العدد (1675) السنة السابعة - الاثنين (14) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

الجسد العراقي

عبد الزهرة المنشداوي

المعلومات والمعطيات مؤشراتها تدل على ان من يريدون اتخاذ المواطن العراقي وسيلة لمآربه الخبيثة ،يتحينون الفرص لجعل شوارع بغداد، وغيرها من المدن ميادين لاعمال ارهابية دموية. ويستخدمون كل الوسائل المتاحة لهم من الرصاصة الى الكلمة . هذا الامر يستدعي تظافر جهود على قدر كبير من الاحساس بالمواطنة ومن ثم العمل على تفادي الخطر المحدق بكل العراقيين دونما تمييز بين هذا وذاك ، من خلال التعاون والحرص على ارواح الابرياء التي اتخذها القتلة طريقا وممارسة من اجل اثبات وجودهم ومن ثم الاجهاز على التجربة الحديثة العهد بالحرية والديمقراطية والتطلع الى حياة الافضل.

الجسد العراقي اثخن بالجراح وعلى طوال ست سنوات لكنه اثبت اخر الامر بأنه اقوىمما يظن البعض. ولن يرضخ لما يريد الاخرون المتطلعون الى الجاه والسلطة وتبني اجندات الدول الاقليمية التي تريد ان يبقى العراق البقرة التي تدر اللبن بالمجان كما كان من قبل.

الاحداث التي مرت بالدولة العراقية الوليدة لو مرت على غيرها من دول قريبة لايسرها استقرار العراق السياسي لعصفت بها واقتلعتها من جذورها ولكن العراق بأبنائه على غير ما يحسبه الاخرون.

بالاضافة الى الحراب المسمومة الموجهة الينا من الذين اشرنا إليهم يواجه المواطن هذا الوقت هجمة اعلامية شرسة انبرت لها فضائيات موجهة للمواطن في بيته، ممولة بأموال النفط المتدفق من الصحارى العطشى للماء لكي تنفخ في رماد الفتنة والطائفية، وتستقطب اصحاب النوايا السيئة لكي يتحدثوا لها عبر الاقمار الصناعية عن رحى حرب مدمرة تقوم ما بين العراقيين .الملفت للنظر ان هذه البرامج الموجهة على قدر كبير من السذاجة والبلاهة والبعض من ضيوفها ومعديها يذرف دموع التماسيح.

هذا التوجه الاعلامي الخطير الذي تنتهجه فضائيات بعينها ومنها على الاخص (الخليجية) و(الصفا) لابد وان يستدعي المهتمين في العراق الانتباه الى الخطاب الاعلامي الذي تنتهجه، والذي يمكن ان يؤثر بقدر ما على عقليات بسيطة لمواطنين يصدقون ما تتناقله من اكاذيب ودعوات للاقتتال الطائفي وتختلق من الاحداث مالم يخطر على بال.

لقد سنحت لي الفرصة لمتابعة لقاء من هذا القبيل مع داعية اسلامي مصري كما عرفه مقدم البرنامج واسفت اشد الاسف في ان نجد الدين الاسلامي الحنيف وهو يستغل بهكذا طريقة نفعية، وعلى غير ما يرتضيه الدين نفسه والذي يشدد على بث روح الاخوة والانسانية والمجادلة بالتي هي أحسن، بدل التراشق باللعنات والدعوة لان يتقاتل الناس فيما بينهم كما ترى وسائل اعلام ليس لها من الاعلام وثقافته الا الاسم، اتخذت منه سلاحا اخر مضافا إلى أسلحة التفجيرات التي ابتدعتها لقتل الاخرين الذين لايرون ما ترى من عبوات متفجرة واحزمة ناسفة.

تحصين المواطن بالثقافة واتخاذه عونا ونصيرا وسلاحا مضافا من اجل هزيمة الخارجين عن القانون من اولئك الذين تغذيهم بعض الدول الإقليمية، لا يتم عبر جهاز امني ما لم يتم الاستعانة بالمواطن الذي يعد إعدادا واعيا من خلال بث روح المواطنة والاخوة والتسامح مابين مكوناته. من هنا يمكن ان يدرأ خطر الرصاص والكلمات التي تريد ان تجعل منه الوسيلة السهلة لمراميها غير المعلنة.

تقرير

حل أزمة السكن مفتاح لحل مشاكل عديدة

يشير خبراء الإسكان إلى أن تفاقم أزمة السكن تصيب الكثير من العراقيين بالإحباط وتعود هذه الظاهرة إلى نحو ثلاثة عقود زمنية خلت نزولا إلى أيامنا الراهنة إذ تتصاعد تلك الظاهرة صوب التفاقم جراء عدم الاهتمام الجدي بها، برغم كثرة التصريحات التي سمعناها من المسؤولين والجهات المعنية بذلك والتي تزعم بإيجاد الحلول السريعة للقضاء عليها أو الحد منها، هذه الأزمة انعكست على الحياة الاجتماعية للعراقيين، ماحدا بالكثير منهم السكن في العراء أو تحت الجسور أو في أماكن أخرى مهجورة او التجاوز على املاك الدولة في الساحات الفارغة او المناطق المتروكة.

لابد من تغيير الحال... عدسة: سعد الله الخالدي

صفية المغيري

(المدى) تحاول من خلال هذا الاستطلاع أن تقف على آراء المواطنين في جوانب الأزمة وإيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها.

المهندس (علي عبد الحسين) يعمل في القطاع الصحي يقول: تعد مشكلة السكن إحدى القضايا المهمة التي يواجها العراق حاليا وتتعلق سياسة الإسكان بمهمات الدولة ومسؤوليتها إزاء تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين في هذا المجال، لاسيما للشرائح الفقيرة و محدودي الدخل والشباب إذ يمثل السكن الملائم إحدى الحاجات الضرورية للإنسان المعاصر ، ويأتي بالدرجة الثانية بعد توفير الغذاء وسبب الأزمة هو التوسع السكاني الأفقي والعشوائي وعدم الاعتماد على السكن العمودي كما هو الحال في بعض الدول العربية ذات الكثافة السكانية.

في العراق أدى توقف حركة البناء العمودي الحكومي منذ أكثر من خمسة عشر عاما إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية وارتفاع أسعارها بشكل لافت للنظر فخلال (١٥) السنة الأخيرة لم يتم إنشاء وحدات سكنية بالرغم من التصريحات حول المشاريع السكنية لذوي الدخل المحدود بالرغم من ان عوامل التطور العمراني متوفرة في العراق فنحن نملك أراضي شاسعة وقوة عاملة رخيصة مقارنة بدول الجوار فضلا عن توفر الكثير من المواد الإنشائية التي تشكل عوامل مشجعة على انجاز مئات الوحدات السكنية لو توفرت النية الحقيقية والجهود الحثيثة للإسهام في حل هذه المعضلة . أما أذا تركت ألأزمة في هذه الفترة فسيكون من الصعوبة أيجاد حلول في فترة زمنية قصيرة أن العراق بحاجة إلى الآلاف من الوحدات السكنية من اجل معالجة هذه المشكلة التي تعانيها آلاف من العوائل العراقية .

اما المهندس محمد العزاوي فهو يقول من جانبه : تعد مشكلة السكن من المشكلات المتأزمة لاسيما في الآونة الأخيرة وتواجهها شرائح عديدة من المجتمع لاسيما ذوي الدخل المحدود تأثيراتها السلبية تنعكس على الحالة الصحية والنفسية للمواطن وقد أدت إلى مشاكل مازالت عالقة وتبحث عن حلول مناسبة وسريعة .

وأضاف : أن التفكير الجدي سيضع حلا لهذه ألأزمة المستفحلة وسيؤدي إلى استعادة الاقتصاد العراقي عافيته عبر إجراءات سريعة لاسيما أن هناك مبالغ من قبل البنك الدولي تصل إلى أكثر من مليار دولار . أن العمل الجدي والمتواصل في بناء المجمعات السكنية في المحافظات سوف يعمل على امتصاص البطالة لما لحركة البناء من تأثير في سوق العمل العراقي حيث أن القسم الغالب من الأيدي العاملة العراقية تعتمد على حركة البناء والإنشاء فضلا عن أن المصانع المنتجة للمواد الإنشائية من طابوق وسمنت وكاشي وبالأخص الحدادة والنجارة قد أصابها الشلل ففي هذه الدورة المتصلة والمترابطة سنعمل على امتصاص أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وبالتالي سوف نضع حدا للبطالة أن التوجه الجدي من المسؤولين وبالأخص من وزارة الأعمار والإسكان لحل هذه المشكلة يعتبر من الأمور الملحة في حياة المواطنين .

وماهي الحلول ؟ إجابتنا المهندسة (ريام عبد الكريم) قائلة : أزمة السكن في البلد تحتاج إلى حلول على المدى الطويل وكذلك تحتاج إلى حلول طارئة من صندوق الإسكان والقروض التي يقدمها المالكي الأراضي وفي الوقت نفسه تشجع للاستثمار الوطني في قطاع الإسكان من خلال دعم الشركات العراقية بتقديم تسهيلات وقروض تساعدهم على بناء مجمعات سكنية عمودية لان هذه المشكلة يجب ان يسهم في حل مفرداتها القطاع الخاص الذي اثبت كفاءته في العديد من المشاريع فضلا عن التشجيع على البناء محل هذه الأزمة والتي تقع على عاتق المسؤولين في الحكومة .

وأضافت : لابد من إسناد دور فاعل للمصارف الحكومية والأهلية عبر توفير السيولة النقدية للمواطنين على شكل قروض تساهم بالحد من تلك الأزمة . واخيرا إن قطاع الإسكان يمكن إن نقول عنه انه من انجح الوسائل في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني وتحريك مفاصل عديدة من الحياة ، فقطاع الإسكان يمتص إعدادا كبيرة من العمالة الماهرة وغير الماهرة لمختلف أنواع المهن ما ينجم عنه تحسين الواقع المعيشي لتلك المفاصل التي تصب في تدوير عجلة الاقتصاد الوطني الذي تعاني من تبعات عديدة مما يتولد عنه مجتمع ينعم بنشاط اقتصادي فاعل ينعكس بشكل ايجابي على الوضع المعيشي لعموم المواطنين .

قضية للمناقشة

تعال باجر

الانتظار يطول..

عبارة (تعال باجر) التي نسمعها من أفواه الموظفين العاملين في الدوائر الرسمية عند مراجعتهم لانجاز معاملة ما او لتمشية مصلحة من المصالح ، تعني في ما تعنيه ان الموظف المكلف بأداء الواجب غير مهتم كما يجب بالمصالح العامة للمواطنين ولا يحسب للوقت او المكان حسابا . عندما تقف الطوابير المجتمعة أمام أبواب الدوائر الحكومية ثم تنفض بعد ان تهدر الكثير من الوقت والجهد، فليس هناك من تفسير ألا أن تكون هذه الدوائر قد قصرت في عملها تجاه المواطنين وانها لاتملك الالية او الجهاز الاداري الذي يحتم عليها انجاز ما كلفت به من واجبات تجاه المواطن . الذي يحالفه الحظ من المواطنين المراجعين ويصله الدور لمواجهة الموظف المختص احيانا يفاجأ بالقول له ان بعض الوثائق او الأوراق الرسمية مفقودة والسبب واضح في ان بعض الدوائر الى الان لم تتطور بما يجعلها توافق تطورات العصر المتمثلة باستخدام الاجهزة الحديثة والارشفة باستخدام برامج الحاسبات التي تتميز بالسرعة والدقة والحفظ السهل لكل شاردة وواردة ومعلومة عن صاحب المصلحة من المواطنين ،اضف الى ذلك ان الموظف المهمل والذي يتسبب في ضياع الوثيقة لايجد من يحاسبه على الاهمال او التقصير. هذه الظاهرة لم تكن غريبة على مجتمعنا . لقد حمل التغيير في جوانب الحياة العراقية الكثير من الايجابيات منها حصول المواطن على حريته وكذلك الارتفاع بالمستوى المعيشي خاصة لشريحة الموظفين في الدوائر والوزارات الخدمية ورغم ذلك فأن الاساليب القديمة في التعامل مع المواطن بقيت على ما هي عليه وبقي الروتين والبيروقراطية والفساد الاداري بعيدا عن اي تغيير يذكر .كان من المفترض لدوائرنا ومؤسساتنا ان تغير الكثير في اساليبها في التعامل مع المواطن لكي تجعله يشعر بمواطنته وبالعراق الجديد الذي نزع اغلاله التي كبل بها طيلة اكثر من ثلاثة عقود.

شكاوى

وزارة المالية ومشكلة قرض الاسكان

كتبت لنا مواطنة من منتسبي وزارة المالية والتي تم شمول منتسبيها بقرض الاسكان البالغة قيمته (٥٠) مليون دينار عراقي والمحدد بقيمة ١٠٠راتب شهري تذكر ان الالية المتبعة في شروط القرض غير موضوعية بسبب ان المستفيد، ان حصل على بيت سكني تقل قيمته عن مقدار القرض، فان الشروط الموضوعة للقرض تجبره على اعادة المتبقي منه الى خزينة الدولة اي ان الذي يحصل على منزل بقيمة ٤٠ مليون دينار يتوجب عليه اعادة العشرة ملايين المتبقية، وان القيمة المقدرة لسعر الشراء تخضع للجنة متخصصة من دائرة الطابو والخبير دائما ما يقدر مبلغ شراء البيت بأقل من قيمته الحقيقية لذلك مبلغ الفرق يستند الى ما تم تقديره لا الى السعر الحقيقي. لذلك تطالبها الجهات المعنية بالفرق ما بين قيمة القرض وقيمة الشراء المقدرة من قبل اللجنة .وهذا الامر غير صحيح وحتى لوفرضنا ان القيمة المقدرة حقيقية فياتري الا يحتاج المقترض الى فضلة مبلغ يمكن ان يرمم به الدار التي اشتراها او يعيد ما تهدم فيها.

بلدية الشعلة رجاء

يدعو المواطنون من سكنة مدينة الحرية وبالتحديد المحلتين٤٢٦ و٤٢٨ دائرة بلدية الشعلة إلى الاهتمام بالجانب الخدمي الذي تحتاجه المحلتان ومعالجة المشاكل الناتجة عن رداءة عمل شبكة تصريف مياه المجاري التي تشكو منه المحلتان منذ امد بعيد ولكن المعالجة السريعة وغير الجادة دائما ما تجعل الجهود المبذولة في هذا الجانب غير مجدية.

سؤال الى مديرية المرور العامة

بعد مرور ست سنوات لا نعلم ما الذي يمنع دائرة المرور من العمل على منح اجازات السوق وتطبيق القانون المتبع في هذا الجانب.

الشارع العراقي في بغداد وفي المحافظات كافة يعج بأشخاص يجلسون وراء مقود السيارة وهم غير مؤهلين للقيادة .مسالة العمل بأجازة السوق يمكن ان يساهم كثيرا في فرز هؤلاء لاسيما وان المواطن في الشارع يرى اطفالا وباعمار صغيرة وهم يقودون السيارات بتهور ورعونة وربما يتسببون في اضرار الغير من السابلة او اصحاب السيارات الاخرى اضف الى ذلك ان العمل باجازة السوق الاعداد الكثيرة من السيارات التي يشتد زحامها في مداخل المدن. هذا الامر مدعاة الى ان توليه دائرة المرور الاهمية القصوى.

حديث الصورة

زهور ونور

الصورة الملتقطة من عدسة وكالة الانباء الفرنسية تظهر عراقيين مهتمين بزراعة الزهور في شوارع العاصمة بغداد. الاهتمام بهذا الجانب يعد مؤشرا على الروح العراقية التي تستجيب للسلام والجمال، والتي تريد ان ترى عراقا اخر ،غير عراق الخراب والدمار الذي الفناه عبر عقود مرت.

صورة العراق مقترنة بالورد والزهور نعتقد بأنها هي التي ستلازم حاضره ومستقبله بالرغم من جميع ما يحاك له ولأبنائه في الخفاء.

في الوقت الذي يزرع فيه العراقي والعراقية الزهور الملونة في الشوارع والساحات نجد من يزرع العبوات المتفجرة لايقاع الاذى بالمواطنين.

ولكن الامر لن يستمر وسيجعل العراقيين من بلادهم بلادا للحياة والنمو ولن تقتل فيهم روح المواطنة والايمان بالسير نحو تطلعاتهم المشروعة في العمل على جعل العراق مطرزا بالورد ومغمورا بالنور بدل الظلام الذي ينوي الغير اشاعته في ربوعه.

كاريكاتير..... عادل صبري